

عقد الاجتماع الوزارى الـ 24 لمنتدى الدول المصدرة للغاز ، فى 25 اكتوبر بالقاهرة جمهورية مصر العربية ، رأس الاجتماع معالى المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية بجمهورية مصر العربية بصفته رئيسا للاجتماع الوزارى لعام 2022

حضر الاجتماع وزراء الطاقة وكبار المسئولين من الدول الأعضاء (الجزائر، بوليفيا، مصر، غينيا الاستوائية، إيران، ليبيا، نيجيريا، قطر، روسيا، ترينيداد وتوباغو، وفنزويلا) ومن المراقبين (أنجولا، أذربيجان، العراق، ماليزيا، موزمبيق، النرويج، بيرو، والامارات) كما حضر الاجتماع الوزير المسئول عن الطاقة فى بابوا غينيا الجديدة كضيف بالإضافة لمسئول رفيع المستوى من دولة موريتانيا

وفى كلمته الافتتاحية، قال المهندس طارق الملا " إننا نجتمع اليوم فى هذا الوقت الحرج حيث تتوجه كل الجهود العالمية نحو تحقيق هدف ثلاثى للطاقة وهو أمن واستدامة ووفرة الطاقة. وحيث أن الغاز الطبيعى يعد الوقود الهيدروكربونى الأنظف وينظر إليه باعتباره

الحل الأفضل لتحقيق هذا التوازن والذي سيواصل دوره الهام فى مستقبل مزيج الطاقة، فإن مصر متحمسة للعمل مع كل الدول الأعضاء بالمنتدى لتطوير مبادرات واقعية وقابلة للتطبيق يمكن من خلالها ضمان أمن الطاقة وتحول طاقى عادل

لقد شدد الاجتماع على أهداف منتدى الدول المصدرة للغاز من دعم السيادة الدائمة للدول الأعضاء على مواردهم الطبيعية وعلى قدراتهم على التخطيط باستقلال وإدارة موارد الغاز الطبيعى المستدامة الكفء وتطويرها بشكل واع بيئياً واستخدامها والحفاظ . عليها لصالح شعوبهم من خلال التعاون مع دول الجوار دون معوقات

كما أكدت على أهمية التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء وعلى دعمها للحوار الواضح والصريح بين المنتجين والمستهلكين وكافة الأطراف ذات الصلة بهدف ضمان أمن كل من العرض والطلب ، علاوة على ضمان شفافية وعدالة وانفتاح أسواق الغاز

ناقش الاجتماع الوزارى باستفاضة الأزمة متعددة الأبعاد التى تشمل الاقتصاد، الطاقة، التجارة، الصحة، البيئة، الأوضاع الجيوسياسية ، لقد لاحظ الاجتماع باهتمام المخاطر المتصاعدة من التوقعات الاقتصادية المتشائمة ، التضخم غير المسبوق منذ عقود، الأوضاع المالية الخائفة، أزمات فى سلاسل الإمدادات ، إن التوترات الجيوسياسية بالإضافة إلى القيود الاقتصادية المفروضة على بعض الدول جعلت التوقعات أكثر غموضاً ، والآثار السلبية على مستوى معيشة الأفراد أصبحت شيئاً حقيقياً وملموماً ، وتأثيرها أكبر على الدول الفقيرة وخاصة الدول النامية

وأكد الاجتماع على أن سوق الغاز الطبيعى تمر بتغيرات جذرية من حيث الكميات التى يتم ضخها، وأوضاع السوق، الترتيبات الخاصة بالعقود، الاستثمارات. كما لاحظ أن مراكز الغاز تشهد تقلبات شديدة وأسعار عقود الغاز طويلة الأجل تعد أكثر استقراراً ويمكن التنبؤ بها، وأعرب عن قلقه العميق بشأن محاولات تغيير آليه تسعير الغاز وإدارة مخاطر أداء السوق وفرض حدود قصوى للأسعار بدوافع سياسية ، وأكد الاجتماع أن هذه التدخلات فى أداء السوق يمكن أن تزيد من حدة اختناق السوق، وتحبط الاستثمارات وتضر بكل من المنتجين والمستهلكين على حد سواء

لقد لاحظ الاجتماع أن النقص فى الاستثمارات منذ عام 2015 بسبب انخفاض أسعار الغاز الطبيعى والدعوات المضللة للتوقف عن الاستثمار فى مشروعات الغاز الطبيعى نتج عنها خلل فى العرض والطلب مما أدى لتفاقم التوترات الجيوسياسية وأصبحت أوروبا حالياً الوجهة المفضلة لشحنات الغاز الطبيعى المسال لتعويض الكميات التى تم خفض ضخها فى خطوط الأنابيب ، ومن المتوقع ان يستمر اختناق السوق على المدى المتوسط حيث أن أغلب المشروعات الجديدة ستوضع على الإنتاج عقب عام 2025

وقد تم خلال الاجتماع تقديم عرض حول نظرة إلى الغاز العالمى حيث ستساهم مشروعات الغاز الطبيعى فى مزيج الطاقة بنسبة 23% حالياً تزداد إلى 26% فى عام 2050 ، يدعمها النمو السكانى، تضاعف إجمالى الناتج الكلى، ارتفاع مستوى المعيشة، السياسات والتكنولوجيات التى تهدف لتحسين جودة الهواء وتخفيف آثار تغير المناخ. كما أكد الاجتماع أن الغاز الطبيعى سيلعب دوراً محورياً فى تحقيق التنمية المستدامة وفى التحول الطاقى العادل والشامل ، ويمثل المفتاح لتحقيق الأهداف طويلة الأجل لاتفاقية باريس والأهداف الانمائية المستدامة للأمم المتحدة

واعرب الاجتماع عن دعمه للدول الأفريقية فى نضالهم و كفاحهم نحو تخفيف فقر الطاقة، بالأخص توفير سهولة الحصول على التمويل اللازم وتحسين امن الطاقة وسعيهم نحو تحقيق الرفاهية لشعوبها. ودعت للتعاون المستمر مع الاهداف التنموية المستدامة

للأمم المتحدة "البند السابع" والمبدأ الشامل للمسئوليات المشتركة في اتفاقية باريس لضمان توفير الاستثمارات الكافية والتمويل في كافة القطاعات بالغا الأفريقية. علاوة على توفير مشاركته متوازنة للمخاطر بين المنتجين والمستهلكين ليساهم الغاز الطبيعي في دعم الدول الأقل تقدماً والدول النامية في كفاحهم لتحسين أمن الغذاء ورفع فقر الطاقة لضمان تحول طاقي عادل وشامل بحيث لا يتخلف احد

وأشار الاجتماع إلى حجم الاستثمارات الضخمة المطلوبة لتلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة. وأهمية ضخ الاستثمارات في الوقت المناسب لضمان استقرار السوق، وضرورة توفير التمويل اللازم دون معوقات وتطبيق التكنولوجيا دون تمييز. وأكدوا مجدداً على ضرورة تأمين إمدادات الطاقة والطلب المتزايد عليها، ومواصلة التعاون لحماية البنية التحتية الأساسية للغاز وتعزيز القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية والحوادث التكنولوجية والتهديدات البشرية، كالأستخدام الضار لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما تم التأكيد على أهمية تطوير البنية التحتية الأساسية للطاقة وذلك لضمان التدفق الحر للغاز واستقرار أسواق الغاز العالمية وإدانة أى هجمات متعمدة لإلحاق الضرر بها

لهذا العام، وأعربوا عن أملهم COP 27 وهنأ الوزراء ورؤساء وفود الدول الأعضاء مصر على تنظيمها لمؤتمر الأمم المتحدة للمناخ ودعمهم للنجاح الكبير لهذا المؤتمر الهام ، وأشاروا إلى أن الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر المناخ ستعقد أيضاً دولة عضو في المنتدى وهي الإمارات العربية المتحدة. حيث يوفر المؤتمر فرصة عظيمة لإثبات جدوى الغاز في مسارات تحول الطاقة وكذلك لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولأسيما في تنمية دول أفريقيا

وبالنظر الى تقرير الإدارة المقدم من سعادة المهندس محمد هامل، الأمين العام، تم اعتماد التقرير المالي لعام 2021، وإقرار موازنة عام 2023. والاستماع إلى العروض التقديمية حول الإصدارات الرئيسية للمنتدى، والتوقعات العالمية لصناعة الغاز، والتقرير السنوى لسوق الغاز قصير الأجل، والنشرة الإحصائية السنوية بالإضافة إلى اعتماد الطبعة الثانية من استراتيجية المنتدى طويلة الأجل واعلانها قريباً

وبهدف تحقيق المزيد من التعاون الدولي للمنتدى، تم اعتماد الموافقة على الإجراءات الجديدة للأعضاء الجدد والأعضاء المراقبين وشركاء الحوار

كما تمت الإشارة الى التقدم الذى أحرزه معهد بحوث الغاز وكذلك التوقيع المتفق عليه من قبل الحكومة المضيفة فى 8 نوفمبر 2022 فى الجزائر العاصمة. مع التأكيد على أهمية تعزيز التعاون فى التوسع فى تطبيق تكنولوجيات الغاز الطبيعي مثل التقاط الكربون وتخزينه، وحرق الغاز وخفض انبعاثات الميثان والغاز فى قطاع النقل، واستكشاف مجالات جديدة للاستفادة من مزايا الغاز الطبيعي لإنتاج الهيدروجين والغازات الجديدة الأخرى

كما سجل الوزراء ارتياحهم للتقدم الذى أحرزته الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية فى الأعمال التحضيرية لمؤتمر الدول المصدرة للغاز السابع لرؤساء دول وحكومات المنتدى، المقرر عقده فى نوفمبر عام 2023

ووافق الاجتماع الوزارى على تعيين معالى جابرييل مابجا أوبيانغ ليما، وزير المناجم والهيدروكربونات فى جمهورية غينيا الاستوائية، رئيساً للاجتماع الوزارى لعام 2023، ومعالى سعد بن شريدا الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة فى دولة قطر والرئيس التنفيذى لشركة قطر للطاقة، رئيساً مناوياً لنفس الفترة

إضافة لذلك، تم تعيين السيد/ ديمتري سيميونوف من الاتحاد الروسى رئيساً للمجلس التنفيذى لعام 2023، والمهندس/ علاء عادل حجر من جمهورية مصر العربية كرئيس مناوب للمجلس التنفيذى عن نفس الفترة

وقد تم الاتفاق على عقد الاجتماع الوزارى الخامس والعشرين لمنتدى الدول المصدرة للغاز فى غينيا الاستوائية فى اكتوبر 2023 وفى نهاية الاجتماع أعرب الوزراء ورؤساء الوفود عن بالغ تقديرهم لسيادة الرئيس عبد الفتاح السيسى، رئيس جمهورية مصر العربية. كما أعربوا عن خالص امتنانهم لمعالى الوزير المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية المصرى لرئاسته للمنتدى فى دورته لعام 2022، وأخيراً لحكومة وشعب مصر على كرم وحسن ضيافتهم